

# حمادي الجبالي يشترط تنحي الغنوشي للعودة إلى النهضة

## إمكانية العودة تعبد الطريق للجبالي لترؤس الحركة

تشهد حركة النهضة حراكا داخليا غير مسبوق بين استقالة بعض القيادات وحديث عن عودة أخرى، في وقت يستعد فيه الحزب لعقد مؤتمره الحادي عشر، والذي من المنتظر أن يشهد لأول مرة منذ تأسيسه تداولاً سلمياً على القيادة.

خالد هودي

تونس - أشارت أوساط من حركة النهضة الإسلامية إلى عودة القيادي السابق حمادي الجبالي إلى الحزب شريطة عدم ترشح الرئيس الحالي راشد الغنوشي لمنصب الرئاسة مجدداً، في وقت يسعى فيه الغنوشي للاستنجاد بخدمات الجبالي لمواجهة الغاضبين داخل الحركة. وأكد القيادي في حركة النهضة زبير الشهودي والعضو في ما يسمى بـ"مجموعة الـ100" الخميس أن الجبالي اشترط للعودة إلى الحركة عدم ترشح راشد الغنوشي لرئاسة النهضة مجدداً.

وقال الشهودي في تصريح لإذاعة محلية إن المفاوضات جارية مع حمادي الجبالي للعودة إلى الحركة ولكنه كان واضحا وقدم شروطه للعودة ومنها الوضوح في المسار القادم وخيارات الإصلاح داخل الحركة ولا يترشح شخصيا لقيادتها إثر المؤتمر، إضافة إلى عدم ترشح راشد الغنوشي للرئاسة.

ويخصوص إمكانية ترؤسه الحركة قال الشهودي "أريد مراقبة رئيس الحركة القادم، مجرد مراقبة دون توقع أو منصب معين".

وعن استقالة لطفي زيتون من هياكل النهضة أكد الشهودي أن زيتون استقال فقط من المناصب القيادية وأنه ما زال ينتمي إلى الحركة.



فاطمة الكراي  
اعتقد أن الجبالي يريد الغنوشي ومن معه

ويعد الجبالي من أبرز مؤسسي حركة النهضة، وقد تولى رئاسة الحكومة في ديسمبر 2011 بعد فوز الحركة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، لكنه قدم استقالته عقب رفض الأغلبية الحاكمة مبادرته بتشكيل حكومة تكنوقراط. كما استقال من حركة النهضة عام 2014 بسبب خلافات مع الغنوشي حول مسار التوافق مع حزب نداء تونس والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

ويرى مراقبون أن الجبالي ليس في عدا مع الغنوشي، خصوصا وأن هذا الأخير كثيرا ما سعى لعودة الجبالي إلى الحركة. وبعد أيام من الكشف عن عريضة وقعها مئة قيادي في الحركة طالب زعيمها راشد الغنوشي بالالتزام بموعد المؤتمر وعدم تعديل قانونها الأساسي، بدأ الحديث في أروقة الحزب عن عودة الأمين العام الأسبق للحركة ورئيس الحكومة الأسبق أيضا حمادي الجبالي. وأفادت المحللة السياسية فاطمة الكراي بأنه "لا يمكن أن نمر دون أن نعلق على العلاقة التاريخية بين الجبالي والغنوشي التي امتدت لأكثر من 4 عشريات، وفي 2011 وقع إرضاء الجبالي من قبل الغنوشي ليكون رئيسا، وما هو اليوم (الجبالي) يشترط تنحي الغنوشي من رئاسة الحركة لأن خروجه منها كان بسبب الغنوشي وسياساته".

وأضافت الكراي في تصريح لـ"العرب"، "الغنوشي له انفتاح

واستقطاب ودور دبلوماسي في الحركة، على عكس الجبالي الذي لا يعترف بأن النهضة الممثلة للإسلام السياسي تتعرض لعاصفة أو ضغوطات ويذهب مباشرة للمواجهة".

وأشارت إلى أن "الغنوشي متهم من الجبالي والشهودي بإدخال أعضاء غير معروفين في الواجهة، وفي سنة 2019 عندما وقع الاختيار على مرشحين في المكتب التنفيذي أعطيت الأولوية لأعضاء جدد ووقع تجاهل الصف المناضل على غرار عبد اللطيف المكي وزبير الشهودي وغيرهما".

وصرحت "اعتقد بأن الجبالي حسب حديث الشهودي، يريد أن يقلب الطاولة على الغنوشي".

وتفتح العودة في هذا الوقت، الباب أمام تساؤلات عن الدور الذي قد يلعبه الرجل في هذه المرحلة الهامة من تاريخ حركة النهضة، خصوصا وأنه اشترط تنحي "رمزها الأول" (الغنوشي) من منصب الرئاسة.

ويعتقد على نطاق واسع أن استعادة النهضة للجبالي وقيادات أخرى مستقبلة منذ مدة طويلة تأتي في سياق مساعي الضخ على قائمة المئة قيادي الذين عبروا عن رفضهم التمديد للغنوشي.

وقال المحلل السياسي ناجي الزعيري في تصريح لـ"العرب"، "إن الجبالي تم اختياره في انتخابات 2011 لرئاسة الحكومة التونسية، يعني أن الرجل يرى



هل تنقلب موازين القوى في حركة النهضة

في نفسه شخصية وطنية رمزية، وبهذه الصفات يرفض الجبالي أن يكون ظلًا للغنوشي وفي الصف الثاني للحركة".

وأضاف الزعيري "هذا الشرط يعني أن الجبالي على علم بالتحركات داخل الحركة، وإذا لم يكن الغنوشي أمينا عاما فسيكون رئيسا شرفيا بصفة أخرى والمهم ألا يغادر الحركة".

وتابع "يعتقد الجبالي أن عودته بمثابة الجدار أو الواجهة لرئاسة الحركة لأن السلطة الفعلية ستكون بيد الغنوشي، وهناك أصوات تطالب بانتزاع الرئاسة من الغنوشي، وإذا فشلت عودة الجبالي إلى الحركة فستكون الخيارات منعقدة".

وعلى عكس الغنوشي الذي يُتهم بالتفرد بالرأي، فإن أداء الجبالي يتسم بالهدوء والقدرة على التواصل والاستقطاب، وهو ما قد يساعده على إقناع أعداد من الغاضبين بالعودة إلى الحركة والقبول بتعهدات من الغنوشي وفريقه التنفيذي بشأن تصويب العلاقة مع مجلس الشورى والأخذ بافكار ومقترحات تصنيبية للغاضبين.

وسبق أن أعلنت النهضة عن عودة عدد من المستقلين بينهم رياض الشعيبي، والذي كان قد استقال سابقا ووجه عدة اتهامات للغنوشي، واعتبر أن الديمقراطية داخل الحركة شكلية، متوقعا أن تشهد المزيد من الاستقالات. كما أسس الشعيبي حزب البناء الوطني بمسقلين من الحركة، لكن التجربة فشلت.

## توريد نفايات إيطالية لدفنها في تونس يثير جدلا واسعا

تونس - طالبت منظمات حقوقية وسياسية وبيئية تونسية بفتح تحقيق عاجل في مسألة نقل نفايات إيطالية إلى التراب التونسي، ومعاقبة كل الأطراف التي سيختبئ القضاء تواطؤها في الملف الذي اهتم له الشارع التونسي في الفترة الأخيرة، حيث أصبحت البلاد مقبرة لنفايات الدول الأوروبية.

وأكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة فتح تحقيق مباشر مع الأطراف والمؤسسات المتواطئة مع ملف دخول حاويات نفايات منزلية ومشابهة قادمة من مدينة نابولي الإيطالية في إطار صفقة توريد مشبوهة لشركة غير مقيمة اسمها "سوربيلاست" وحاصلة على رخصة نشاط لفرز وتأمين ورسكلة النفايات البلاستيكية.

وعدا المنتدى الجهات المختصة إلى إجبار الشريك الإيطالي على قبول إعادة تصدير نفاياته على أن يتكفل مع الشركة التونسية المخالفة بمصاريف هذه العملية الديوانية وذلك طبقا للقوانين التونسية والدولية ودون الرجوع إلى العقد المبرم بين الشركتين الذي تخدم كل بنوده كلا الطرفين.

وكان برنامج "الحقائق الأربع" الذي تنهه كقناة "الحوار التونسي" كشف عن صفقة مشبوهة تتعلق بقيام شركة تونسية بإدخال حوالي 300 حاوية من الفضلات المنزلية الإيطالية عبر ميناء سوسة بهدف رميها في تونس.

وأشار الخبر موجة استنكار في تونس، حيث طالبت منظمات المجتمع المدني، السلطات التونسية بالتحقيق في هذا الأمر، ومعاقبة الشركة المذكورة. وأفاد الجامعي والمتخصص في البيئة عادل الهنتاتي، في تصريح لـ"العرب"، بأن "ما تم تفسير بعدم احترام القانون، لأنه لا يمكن قبول النفايات المنزلية الإيطالية الممجة إلا إذا أكد البلد المرسل له أنها لا تكتسي خطرا على حياة التونسيين".

وأضاف الهنتاتي "ما وقع فيه حرق لانتفاضة بامكو التي تتضمن بعض الثغرات باعتبار بعض الدول الأفريقية الضعيفة".

وحصل الخبير البيئي، الوكالة الوطنية لحماية المحيط مسؤولة هذا التجاوز، قائلا "هي أول من أعطى



عادل الهنتاتي  
هناك خطر وجرم بيئي في حق المواطن التونسي

وأشار الهنتاتي إلى أن "تونس لها 3 ملايين طن من النفايات المنزلية المشابهة للنفايات الإيطالية، 95 في المئة منها لا تتم رسكلتها ويتم دفنها في المصبات التي أصبحت مصائب على صحة المواطن التونسي، وعلى 10 مصبات هناك 8 بها مشاكل باعتبار السكان المحيطين بها.. هناك خطر وجرم بيئي في حق المواطن التونسي مع تداعيات وباء كورونا والمواد السامة التي يسهل انتشارها".

ومن جهتها طالبت الإدارة العامة للديوانة (الجمارك) الشركة بإعادة تصدير البضائع لأن المورد ارتكب مخالفة ديوانية، إذ صرح بكون الحاويات القادمة من إيطاليا تحتوي فضلات بلاستيكية معدة للرسكلة، في حين تبين أنها مجرد أوساخ منزلية (بقايا أكل، وحفاضات وغيرها...) لا يمكن تفنيدها من خلال إعادة تدويرها. وقال المتخصص في القضايا الاقتصادية والبيئية، حسام الدين خليفة، إن "الصفقة غير قانونية لكونها ممنوعة من الاستيراد في تونس".

وأضاف خليفة، في تصريح لـ"العرب"، "يمكن تسليط خطايا على الشركة بقردها القاضي ويمكن أن تتجاوز مبلغ 100 ألف دينار تونسي حسب الضرر الحاصل، وأغلب هياكل الدولة تخربها الفساد"، داعيا "إلى ضرورة تطبيق القانون بحزم وإعادة النفايات إلى مصدرها ومعاقبة كل من تورط في ذلك دون محاباة أو ترضيات، لأن المسألة تهدد الأمن القومي التونسي".

## المغرب يسعى لتحسين أمنه القومي بتشديد الرقابة على جرائم غسيل الأموال

وأكد خبراء القانون أن هذا الأمر ينطبق على جميع المرتبطين بمجال القضاء والعدل كالمهنة القانونية ومنها العدول والموقوفون والمحامون. وأشار بوشعيب الفضلاوي، رئيس الهيئة الوطنية للعدول، إلى أن العدول يقومون بكتابة مجموعة من أنواع العقود في المقار المحفظ وغير المحفظ والمعاملات المالية الأخرى، مسجلا أن الحفاظ على استثمار البلاد واقتصادها رهين التزام العدول بالانضباط في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأكد محمد عبد النباوي، رئيس النيابة العامة، أن إخفاء الأموال غير المشروعة وإضفاء الشرعية عليها يؤديان إلى احتكار المجرمين لهذه الأموال، وبالتالي التحكم في الحركة الاقتصادية. وتتجدد المنظومة القانونية الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، نظرا لطبيعة الجريمة وخصوصية مرتكبيها وتعدد المتدخلين فيها.

وأشار محافظ بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري بالقفزة النوعية التي شهدتها المغرب في هذا المجال، مبرزا أن الترسنة القانونية الوطنية في مكوناتها الوقائية والردعية، عرفت تعديلات أساسية جعلها تتوافق مع المعايير الدولية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - سارعت المملكة المغربية، إلى وضع الأدوات القانونية اللازمة في مجال مواجهة جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بتعزيز إرادتها القوية في مجال مكافحة الجريمة وتنفيذ التزاماتها الدولية في هذا الإطار.

وشدد مسؤولون في القضاء ووزارة العدل بالملكة، الخميس، على ضرورة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكدا على هذا الجهد المؤسساتي لمحاصرة مخاطر وتهديدات هذه الآفة.

وأكد مصطفى فارس، الرئيس الأول لمحكمة النقض، أن المغرب يقود تجربة تنموية متفردة، بتحديات جيواستراتيجية كبيرة، كما عمل على تقوية بنيته الاقتصادية والإدارية، وبياتشر إصلاحات كبرى في مجالات مختلفة ترتكز على أليات متعددة.

وأبرز المتدخلون في ندوة نظمتها وزارة العدل بمدينة العيون، حول "تفعيل التزامات المحامي في منظومة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"، أن الدولة مطالبة بتطوير ترسانتها التشريعية، والتنظيمية، والمالية، لتكون قادرة على التصدي لأساليب التحويم.

## نتائج الاستفتاء على الدستور تكشف تلاشي شعبية الإسلاميين في الجزائر

يكونوا إلا جزءا يسيرا أيضا من جبهة الرفض المقدره بنحو مليوني صوت. ووجدت قيادات الأحزاب الإسلامية نفسها في حرج شديد مجددا أمام قواعدها الشعبية، بعد بروز مقاطعة شعبية قياسية للاستفتاء أكدت تلاشي نفوذ الإسلاميين في الشارع الجزائري، فلا الداعمون استطاعوا تحقيق تعهداتهم بنيل الدستور الجديد لـ12 مليون صوت، بحسب ما وعد به رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قريبة، ولا الرفضون له تمكنوا من قلب المعادلة

على الدستور بالجزائر، بعد تكبدهم نكسة جديدة تنضاف إلى انتكاسة الانتخابات التشريعية والمحلية المنتظمة العام 2017، فالداعمون منهم للدستور وعلى رأسهم حركة البناء الوطني، لم يكونوا إلا جزءا يسيرا من مجموع ثلاثة ملايين صوت شكلت جبهة دعم الدستور والمكونات من القوى القومية والإسلامية، أما الرفضون له ومنهم كبرى الأحزاب الإخوانية (حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة) فلم



سقوط مدو

صابر بليدي

نكسة جديدة بعد الكشف عن نتائج الاستفتاء الشعبي على دستور جديد في البلاد الذي انتظم نهاية الأسبوع المنقضي، فرغم توزيعهم بين جبهتي الدعم والرفض، إلا أن المقاطعة القياسية كرسست تراجع نفوذ الإسلاميين في الشارع الجزائري، ونهاية عهد تاطير الأحزاب التقليدية للمشهد السياسي في البلاد.

ووصف الأمين العام للمنظمة الجهادية بالنيابة (قدماء المحاربين) محند واعمر بين الحاج، في تسجيل صوتي على قناة المنظمة في شبكة اليوتيوب، الأحزاب السياسية الناشطة بـ"اللقاءات الفارغة"، بعد فشلها في تاطير الشارع الجزائري، وظهرها مجتمعة في ثوب الأقلية المنبوذة من طرف أغلبية الجزائريين.

ويعا المتحدث في تصريحه إلى ضرورة الانفتاح السياسي وفتح المجال أمام الناشطين من أجل ميلاد طبقة حزبية جديدة، وإلى عدم الاكتفاء بمشروع المجتمع المدني، الذي شبهه بـ"اللجان الشعبية" التي كان يعتمد عليها القائد الليبي الراحل معمر القذافي، في التاطير السياسي للمجتمع. ويعتبر الإسلاميون أكبر الخاسرين في الاستفتاء الشعبي